



شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

ش. م. م.
علاقات المستثمرين

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة،،، وبعد .

بالإشارة الى الايميل السابق إرساله لسيادتكم بالمركز المالي عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ والتي تضمن (القوائم المالية - الإيضاحات المتممة - تقرير مراقب الحسابات " الجهاز المركزي للمحاسبات").
مرفق لسيادتكم تقرير السيد مراقب الحسابات (الخارجي) على الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٤/٣/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ماهر عبد الفتاح محمود





تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسنولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

- (١) تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوى الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل.
- (٢) تبين لنا إثبات الأصول الثابتة في ٣١ مارس ٢٠٢٤ بقيمة دفترية بنحو ١٨١,٩٨٤ ألف جنيه مصري (بعد خصم مجمع الإهلاك بقيمة ٣١٧,٧٤٤ ألف جنيه مصري)، وتم احتساب الإهلاك بقيمة تقديرية دون مراعاة إضافات وإستبعادات الأصول الثابتة خلال الفترة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها".



- (٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" حيث لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة في ٣١ مارس ٢٠٢٤ عن تسوية رقمية لإيضاح العلاقة بين صافي الربح المحاسبي وعبء الضريبة على الدخل وكذا بيان سعر الضريبة المطبقة والسعر الفعلي للضريبة.
- (٤) تبين لنا اثبات المخزون بالقيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٤ بمبلغ (١٠١,٥٠٣ مليون) جنيه مصري دون اجراء جرد فعلي حيث تتبع الشركة نظام جرد المخزون سنوياً في ٦/٣٠ من كل عام وتم تقييم المخزون وفقاً للأسس المتبعة في الأعوام السابقة، كما تبين لنا وجود مخزون قطع غير راكد وبطيء الحركة بالمخازن بقيمة قدرها (نحو ٣,٠٥ مليون) جنيه مصري (وفقاً لحصر الشركة)، ويتعين العمل على التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة مع إعادة تقييم المخزون الراكد وفقاً للتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فقرة (٣٤)، وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء وكذلك العمل على استخدام الأصناف الموجودة بالمخازن ولم يتم صرفها منذ فترات.
- (٥) تبين لنا عدم التزام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، ولم تقم بتعديل السياسات المحاسبية والإفصاح عن أثر التطبيق على القوائم المالية، وهي كما يلي:
- لم تقم إدارة الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.
 - لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".
 - عدم تطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" - ولم تتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإجراءات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤.
- (٦) تبين لنا عدم التزام الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن طبيعة أرصدة وحسابات دائنة مستحقة للشركة القابضة والشقيقة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الأطراف ذوي العلاقة" وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم (١٨)، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الشركة لاعتماد تلك المعاملات.
- (٧) تبين لنا عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن طبيعة بند التغيير في السياسات المحاسبية المدرج بالأرباح المرحلة بقائمة حقوق الملكية (بمبلغ ٤٢ ألف) جنيه مصري وفقاً لمعيار المحاسبى المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".



٨) تبين لنا عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة في تاريخ نهاية الفترة المالية وكيفية إدارة هذه المخاطر وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية - الإفصاحات" وفقاً للفقرات (من ٣١ حتى ٤٢).

٩) تبين لنا عدم الالتزام بالإفصاح بالإيضاحات المتممة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" عما يلي:

- مخالفة الفقرة رقم (١٣٤) والتي تنص على أنه "على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهداف وأساليب إدارة رأس المال".

- مخالفة الفقرة رقم (٣٨) بالإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يخص الإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية للفترة (مثل الإفصاح الخاص بالأصول الثابتة، وإيضاح المشروعات تحت التنفيذ...).

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة "شركة مساهمة مصرية" فسي ٣١ مارس ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدقيقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

١) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.

٢) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمسك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.

٣) ما زالت المشروعات تحت التنفيذ ضمن حساب التكوين الاستثماري تتضمن المبالغ التالية:

- مبلغ ١٥٠٦ ألف جنيه (قيمة توريد عدد ٤ فرشة قمح لمطحن الكوثر) بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٧ ولم يتم التركيب حتى تاريخه.

نوصي بالعمل على الاستفادة من هذه الأصول المعطلة بما يعود بالنفع على الشركة، وتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.



- ٤) ما زال هناك اختلاف بين مُسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية ومُسمياتها في سجلات الشركة.
- ٥) لم تتخذ الشركة أية إجراءات خاصة بالملاحظات السابق إيضاحها والخاصة بالمساحات المستقطعة من بعض الأراضي (شونة العاشر من رمضان)، وتسجيل بعض الأراضي (مطحن الهدى، مطحن فؤاد، مخبز عين شمس، شونة الناصرية، مطحن المطرية)، وحسم الدعاوى القضائية المتعلقة ببعض الأراضي (مطحن عامر، مطحن سعودي، مطحن صموئيل مقار، شونة الناصرية)، وكذا الاستفادة من الأراضي غير المستغلة (أرض مدينة نصر، مطحن الصوه).
- ونوصي بضرورة استكمال هذه الإجراءات واستغلال الأراضي المملوكة للشركة بما يعود بالنفع اقتصادياً على الشركة.
- ٦) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لأية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في: ١٥ مايو ٢٠٢٤

